الأمم المتحدة

E/CN.3/2005/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والثلاثون
١-٤ آذار/مارس ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السياسات: أساليب عمل اللجنة الإحصائية

تقرير مكتب اللجنة الإحصائية عن استعراض أساليب العمل

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير مكتب اللجنة الإحصائية عن استعراض أساليب عمل اللجنة. ويحال التقرير إلى اللجنة وفقا لطلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين[أ]. وترد مقررات المكتب بشأن هذه المسألة في الفقرة ١٧. وقد تود اللجنة التعليق على التقرير.

* E/CN.3/2005/1.

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل الخامس، الفقرة ١٥ (ب).

280105 270105 04-66083 (A)
0466083

تقرير مكتب اللجنة الإحصائية عن استعراض أساليب العمل

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	وصف عملية استعراض أساليب العمل	١-٣	٣
ثانيا –	إعادة تأكيد الدور القيادي للجنة الإحصائية	٤-٥	٣
ثالثا –	موجز المقترحات المقدمة لتحسين أساليب العمل	٦-١٦	٤
	ألف – محتويات جدول الأعمال وهيكله	٦-٧	٤
	باء – إدارة الوقت	٨	٤
	جيم – الوثائق	٩	٥
	دال – إعداد تقرير الدورة	١٠-١١	٥
	هاء – الاشتراك في الدورة	١٢-١٣	٦
	واو – التسييس	١٤	٦
	زاي – العلاقات مع المجلس ومع اللجان الفنية الأخرى	١٥-١٦	٧
رابعا –	المقررات	١٧	٧
المرفق			
	مذكرة بشأن صلاحيات اللجنة الإحصائية		٩

أولا – وصف عملية استعراض أساليب العمل

١ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦/٢٠٠٣، أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرة ٤٦ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء، الذي طلبت فيه الجمعية من كل لجنة من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد كلفت اللجان الفنية بأن تقدم إلى المجلس، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥، تقارير عن نتائج تلك الدراسة.

٢ – وفي الدورة الخامسة والثلاثين المعقودة عام ٢٠٠٤، طلبت اللجنة إلى مكتبها أن يجري، بمساعدة من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة تلك الدراسة وعرض نتائجها على اللجنة فيما بعد. وشجعت اللجنة المكتب على التماس نواتج من جميع الأعضاء[(١)].

٣ – ولذلك، كتب رئيس اللجنة الإحصائية رسالة إلى جميع وفود البلدان الـ ٧٧ التي اشتركت في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة، سواء بصفة أعضاء كاملي العضوية في اللجنة أو بصفة مراقبين، التماسا لتعليقاتها بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الجارية. كما وجهت الدعوة للتعليق، عن طريق الأمانة العامة، إلى المنظمات الدولية الأعضاء في لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، التي تشترك عادة في دورات اللجنة بصفة مراقبين. وقد ورد ما مجموعه ١٩ ردا، وهي جميعها تقريبا وبلا استثناء موجهة بصفة مباشرة من كبير إحصائيي البلد العضو أو باسم هذا الإحصائي. واستعرض المكتب الردود، وأعد التقرير بمساعدة من الأمانة العامة.

ثانيا – إعادة تأكيد الدور القيادي للجنة الإحصائية

٤ – اعتبر العديد من البلدان الأعضاء والبلدان المراقبة استعراض أساليب عمل اللجنة الإحصائية فرصة طيبة للإعراب عن تأييده للجنة، ولإعادة تأكيد دورها القيادي الفريد في تطوير النظام العالمي للإحصاءات الرسمية. واللجنة هي المنتدى العالمي الوحيد الذي يمكن أن يشترك فيه كبار الإحصائيين من جميع البلدان في عملية إقرار المعايير الإحصائية الدولية وتحقيق المواءمة للممارسات والتصنيفات وأطر العمل الإحصائية. ولولا وجود لجنة قوية، لظهرت حلول إقليمية أو مجموعات فرعية تضم البلدان ذات الفكر المتشابه، وهذان أمران لا يمثلان الحل الأمثل على الصعيد العالمي.

٥ – ويحتاج وضع اللجنة الفريد إلى إيضاحه وتعزيزه في المجتمع الدولي: إذ أن اللجنة هي المنتدى الأول لتعزيز الإحصاءات عالميا. وهذا يشمل ضمان التماسك والمعايير في العمل

الإحصائي المضطلع به داخل الأمم المتحدة، مما يعزز قدرة الإحصاء على القيام بدور رئيسي في استراتيجيات الأمم المتحدة الإنمائية حسبما تعبر عنها نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وقد استعرضت صلاحيات اللجنة الإحصائية آخر مرة في عام ١٩٧١ (انظر المرفق). ورأى بعض الأعضاء أن إعادة تقييم الصلاحيات ربما تكون مفيدة في هذه المرحلة الزمنية. ومن ناحية أخرى، رأى أعضاء آخرون أن الصلاحيات الجارية لا تزال عامة بما فيه الكفاية لتغطية أنشطة اللجنة الجارية.

ثالثا – موجز المقترحات المقدمة لتحسين أساليب العمل

ألف – محتويات جدول الأعمال وهيكله

٦ – أعربت معظم الوفود عن قلقها بشأن عدد بنود جدول الأعمال والوثائق التي يتعين أن تنظر فيها اللجنة، ودعت تلك الوفود إلى شكل ما من أشكال إعطاء الأولوية أو الاختيار، وذلك من قبيل (أ) إزالة بنود جدول الأعمال التي لا خلاف عليها – حسبما تحدد المشاورات المسبقة مع الوفود – والتركيز على مسائل مختارة مختلف عليها؛ (ب) تخليص المناقشة من البنود المطروحة للعلم وإيراد المعلومات ذات الصلة في وثائق غرف الاجتماع؛ (ج) ترك اللجنة الإحصائية تؤدي مهمتها التداولية بسرعة، وذلك باعتماد توصيات هيئات الخبراء دون مزيد من المناقشة. وقد أعتبر الهيكل الحالي، المنظم حسب الموضوع، مسؤولا عن قوة الشعور بالتكرار من سنة إلى أخرى. واقترحت بدائل تتمثل في التجميع والتجزيء باعتبارها بدائل ممكنة، وذلك للتمييز على سبيل المثال بين بنود ''المقررات'' وبنود ''المناقشة'' و ''البنود المخصصة للعلم'' وبين ''الأعمال الرسمية'' و ''المسائل المستجدة''.

٧ – واقترح إجراء مناقشات تأخذ طابع الحلقات الدراسية، مما يسمح بتبادل الآراء بصورة أكثر تعمقا بشأن المواضيع التي تحظى بالاهتمام على نطاق واسع بين كبار الإحصائيين[٢] (مثل التعدادات السكانية، والتنظيم الإحصائي، والمساعدة التقنية، وقياس نواتج القطاع غير النظامي، وقياس الفقر، والقدرة على إجراء مسوح الأسر المعيشية). ومن المهم الحفاظ على التوازن بين المسائل ذات الأهمية للبلدان المتقدمة النمو أو للبلدان النامية. وإشراك عدد من البلدان في تنظيم مثل هذه المناقشات سوف يكفل مناسبة الموضوع والتركيز القطري ويقلل في الوقت نفسه من العبء الملقى على عاتق الأمانة العامة.

باء – إدارة الوقت

٨ – شددت وفود عديدة على الحاجة إلى تحسين إدارة الوقت. وقيل إن الحاجة تدعو إلى قيام المكتب بتخطيط دقيق لتوزيع الوقت وفقا لأهمية البنود موضع النقاش. ويتطلب الأمر أن

ينفذ الرئيس الخطة الزمنية تنفيذا صارما، بحيث يفرض حدودا زمنية على المداخلات في اللجنة، إذا ما دعت الضرورة. واقترح التفريق في المعاملة بين البلدان والمنظمات الدولية فيما يختص بتوزيع الوقت. وقيل إنه ينبغي للتعليقات الاستهلالية أن تكون مقتضبة للغاية وأن تركز على المادة الإضافية المناسبة التي استحدثت منذ تقديم الوثائق، فضلا عن تحديد المسائل الرئيسية للنقاش والبت. واقترح عدم السماح بتلاوة البيانات المعدة (لا سيما البيانات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في بلد معين أو منظمة معينة).

جيم – الوثائق

٩ – قيل إنه من الممكن تحسين الوثائق – وضغطها – بالتركيز على المسائل الإحصائية الرئيسية المتعلقة بالمجال الموضوعي الذي ستجري مناقشته. وينبغي أن تحتوي كل وثيقة على موجز تنفيذي وأن تستخدم لغة شديدة التحديد توضح الإجراء المتوقع من اللجنة. وبصفة عامة، تشجع الشعبة الإحصائية بقوة على مراقبة جودة جميع الوثائق المقدمة للدورة. كما جرى التشديد على أهمية تقديم الوثائق الرسمية في الوقت المناسب للسماح بوقت كاف للترجمة. ونظرا لأن مقدار المعلومات ووثائق غرف الاجتماع آخذ في التزايد ومتاح بالإنكليزية وحدها إلى حد كبير، فإن من المهم أيضا إتاحة وثائق غرف الاجتماع هذه في الوقت المناسب، أي في اليوم الأول للدورة على أقصى تقدير، لإتاحة وقت كاف للوفود غير الناطقة بالإنكليزية لكي تستعرضها. وجرى التشديد على الحاجة إلى تبسيط تقارير مجموعات المدن.

دال – إعداد تقرير الدورة

١٠ – يعتبر إعداد تقرير الدورة مجالا هاما تلزمه التحسينات، لأنه ثبتت في السنوات الأخيرة صعوبة الاتفاق على مشروع نص في الدورة. وتتراوح المقترحات العملية المقدمة بين طلب تقارير يومية عن الدورة واقتراح عملية رسمية لاعتماد التقرير كتابة في غضون ثلاثة أسابيع بعد اختتام الدورة. وأشار أحد الوفود إلى احتمال بذل مجهود فائق للتوصل إلى موقف يعبر عن توافق في الآراء. ولكن إذا كانت هناك اختلافات شديدة في الآراء، ينبغي الاعتراف بها في تقرير الدورة.

١١ – وثمة شرط أساسي هام للنجاح في إعداد التقرير، هو تقديم موجز واضح عند اختتام مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال. وبينما اعتبر الكثيرون رئيس اللجنة المسؤول الرئيسي عن ذلك الموجز، فإنهم رأوا أنه سيحتاج إلى دعم قوي من مدير الشعبة الإحصائية وكبار موظفيها لتحقيق هذه المهمة.

هاء – الاشتراك في الدورة

١٢ – رأت وفود مختلفة أن من المستصوب زيادة عدد البلدان النامية الممثلة في دورة اللجنة بكبار إحصائييها. وقيل إنه يتوقع أن تؤدي زيادة اشتراك خبراء إحصائيين من عواصم البلدان النامية إلى كفالة استعراض متوازن لبنود جدول الأعمال الفنية، مع مراعاة الحالة الإحصائية الجارية والاحتياجات في البلدان النامية. وهذا من شأنه أن يساهم أيضا في الارتقاء بالمناقشة المتعلقة ببناء القدرات الإحصائية، التي تمثل بندا سنويا من بنود جدول أعمال اللجنة[٣]. ونظرا لأن قيود التمويل تعرقل اشتراك خبراء من البلدان النامية في الاجتماعات الدولية، تشجع الأمانة العامة على مساعدة البلدان الراغبة في الاشتراك على تأمين الموارد اللازمة.

١٣ – ولتمكين المندوبين الجدد من الاشتراك اشتراكا تاما فعالا في أعمال الدورة، قد يكون من المفيد تقديم بعض الدعم لهم. وهذا يمكن أن يكون في شكل جلسة إحاطة إعلامية تنظمها الأمانة العامة بشأن إجراءات اللجنة، وتستهدف الإحاطة بوجه خاص أعضاء اللجنة الجدد، بحيث تقدم في اليوم السابق لبدء الدورة. وإضافة إلى ذلك، يمكن إعداد وثائق داعمة، تتضمن معلومات للمشتركين للمرة الأولى، على أن تعمم هذه الوثائق مسبقا.

واو – التسييس

١٤ – أعرب عديد من المستجيبين عن قلقهم إزاء ما يتصور أنه ازدياد تسييس اللجنة. وهناك اعتقاد قوي سائد في صفوف المهنيين مفاده أن اللجنة يمكن أن تعمل بشكل أفضل عندما تركز على مجال درايتها التقنية، أي تطوير النظم الإحصائية على الصعيدين الوطني والعالمي. ومن الأمور الشديدة الأهمية الحفاظ على الإسهام الشخصي لكبار الإحصائيين، الذين يمثلون الدراية الفنية الإحصائية الوطنية التي لا غنى عنها لتحسين النظم الإحصائية على الصعيد العالمي. ولذلك، يتعين تجنب البيانات ذات الطابع السياسي في اللجنة. وعلى وجه التحديد، يقترح ألا يسمح الرئيس بتلاوة بيانات معدة باسم مجموعة بلدان. وبينما يحق للبلدان أن تنسق مواقفها بشأن بنود جدول الأعمال، تحتاج عملية التنسيق إلى إجرائها كليا خارج دورات اللجنة. ويشجع المكتب على أن يتوقع، بمساعدة من الأمانة العامة، القضايا السياسية الممكنة وأن يعد العدة لحل تلك القضايا. ومن الضروري أن تقدم الأمانة العامة الدعم الجيد للمكتب بصفة عامة، وللرئيس بصفة خاصة، فيما يختص بقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها الرسمية.

زاي – العلاقات مع المجلس ومع اللجان الفنية الأخرى

١٥ – من المهم للمجتمع الإحصائي أن يحافظ على حوار فعال مع المجلس واللجان الفنية الأخرى. ولكي تركز اللجنة على أعمالها، فإنها تتطلع إلى المجلس للاعتراف بالقيود التي تحد من قدرات النظم الإحصائية في بلدان عديدة، والاعتراف بما يتولد عن ذلك من حاجة إلى وضع أولويات سياسة عامة. وفضلا عن ذلك، فإن صدور بيان واضح من إحدى اللجان الفنية عن احتياجاتها الإحصائية، لا سيما قبل الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة وبعدها، سيكون له تأثير قوي على أعمال اللجنة.

١٦ – وبينما يعتبر تنظيم حوار فعال فيما بين الهيئات الحكومية الدولية تحديا منطقيا على الدوام، تدعو الحاجة إلى اتخاذ خطوات مختلفة، من قبيل تقاسم الوثائق والاجتماعات بين المكاتب والأمانات، فضلا عن تقاسم الدورات، كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. وثمة اقتراح معين يدعو إلى القيام لأجل مكتب اللجنة، في يوم الاثنين السابق على دورة اللجنة، بتنظيم إحاطة إعلامية مدتها ساعة واحدة يقدمها ممثلو (أو أمانات) اللجان الفنية الأخرى بشأن احتياجاتها الإحصائية.

رابعا – المقررات

١٧ – بعد استعراض المقترحات المقدمة من مختلف أعضاء اللجنة بصيغتها الموجزة أعلاه، قرر المكتب تنفيذ الإجراءات التالية للدورة السادسة والثلاثين للجنة. وستستعرض اللجنة تأثير هذه الإجراءات، عندما تناقش جدول أعمال دورتها السابعة والثلاثين، وستبت في مدى قابليتها للتطبيق مستقبلا:

(أ) ستقتصر البيانات الاستهلالية لكل بند من بنود جدول الأعمال على خمس دقائق كحد أقصى. ومتى عرض البند، توضع قائمة بالمتكلمين. وإذا طالت قائمة المتكلمين المسجلين بالنسبة لبقية الوقت المتاح لبند جدول الأعمال، يفرض الرئيس حدودا زمنية على مداخلات المتكلمين من القاعة. وتعطى الأفضلية لممثلي البلدان؛

(ب) يجري التمييز بين الوثائق المعدة ''للمناقشة'' والوثائق المعدة ''للعلم''. ولن يكون هناك عرض للبنود المطروحة للعلم. ويتوقع أن تحيط اللجنة علما بالوثائق المعدة للعلم دون مزيد من المناقشة، ما لم يطلب الكلمة عضو أو أكثر؛

(ج) سيقوم الرئيس، بمساعدة من الشعبة الإحصائية، بإعداد موجز للنتائج الرئيسية بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال. وسيشكل هذا الموجز أساسا لتقرير الدورة؛ ويظل الهدف المرتجى هو اعتماد التقرير في اليوم الأخير لكل دورة؛

(د) وافقت الشعبة الإحصائية على تنظيم إحاطة إعلامية للمشتركين الجدد في أعمال اللجنة يوم الاثنين السابق على بدء الدورة؛

(هـ) لن يسمح الرئيس بإجراء التنسيق بين مواقف المجموعات أثناء وقت الدورة العادي؛

(و) سيضع المكتب جدول أعمال، يشمل مواضيع رئيسية، بهدف إقامة توازن بين المواضيع ذات الأهمية الرئيسية لدى البلدان النامية والمواضيع التي قد تكون ذات أهمية أشد لدى البلدان المتقدمة النمو. وسيجري النظر في أشكال بديلة، من قبيل المناقشات التي تتخذ شكل الحلقة الدراسية؛

(ز) يؤكد المكتب مجددا أن إقرار التوصيات المنهجية واحد من أهم وظائف اللجنة. بيد أن المكتب يطلب من اللجنة أن تمتنع عن إعادة فتح المناقشات التقنية، وأن تقر التوصيات التقنية المعدة من قِبل أفرقة الخبراء، ما لم تكن لدى بلد عضو اعتراضات فنية قوية؛

(ح) ستعامل تقارير أفرقة المدن بصفة عامة باعتبارها بنودا للعلم، ما لم تكن هناك قضايا فنية أو استراتيجية معينة تتعين مناقشتها.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل الخامس، الفقرة ١٥ (ب).

(٢) يقدم مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين نموذجا لهذا النمط من المناقشة.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل الخامس، الفقرة ٧ (ز).

المرفق

مذكرة بشأن صلاحيات اللجنة الإحصائية

١ - استنادا إلى توصيات الدورة النووية للجنة الإحصائية، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي تلك اللجنة وأعطاها صلاحياتها. وجاء في الصلاحيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د-٥٠) المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٧١، الذي يعيد تأكيد قراره ٨ (د-١) المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٦، بصيغته المعدلة بالقرار ٨ (د-٢) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦، أن اللجنة ستساعد المجلس فيما يلي:

''(أ) تشجيع تطوير الإحصائيات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة؛

''(ب) تنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة؛

''(ج) تطوير الخدمات الإحصائية المركزية للأمانة العامة؛

''(د) إسداء المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل العامة المتصلة بجمع المعلومات الإحصائية وتحليلها ونشرها؛

''(هـ) زيادة تحسين الإحصائيات والأساليب الإحصائية بشكل عام.''

٢ - وفي قراره ١٥٦٦ (د-٥٠)، شدد المجلس على أهمية وظيفة اللجنة التنسيقية والحاجة إلى تحقيق نظام متكامل لجمع الإحصاءات الدولية ومعالجتها وتعميمها؛ وسلم باهتمام اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بالمسائل المتصلة باستعمال الحاسوب في منظومة الأمم المتحدة؛ وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، إجراءات متضافرة لمساعدة البلدان النامية على تعزيز نظمها الإحصائية.